المقتطف

مجلة علمية صناعية زراعية

الجزء الثالث من المجلد الثاني والثمانين

١ مارس سنة ١٩٣٣ — ٥ ذي القعدة سنة ١٣٥١

الازمة الاقتصادية العالمية[1]

واشتباك المصالح الدولية

مقدمة

بلغت بلدان العالم في سنتي ١٩٢٨ و١٩٢٩ اعلى مستوًى بلغتهُ من النشاط الاقتصادي. فزاد الانتاج الصناعي والزراعي وارتفع مستوى المعيشة. ولكن مع ذلك ظلَّ جانبٌ لا بأس به من قوى الانتاج معتقلاً. ففي مختلف البلدان ملايين من العمال العاطلين وكثير من المعامل التي وقف فيها دولاب العمل ومخترعات كثيرة لم تطبق في المصانع. فلم يكن ثمة ما يمنع ان يدوم الرواج ويتسع نطاقهُ ويقلَّ العمال العاطلون ويرتفع مستوى المعيشة. وكان الشعور السائد في كل الدوائر الصناعية والاقتصادية شعورَ تفاؤلٍ وثقةٍ بالمستقبل، اذ ظنَّ الناس انهم واقفون عند حدٍّ فاصلٍ بين عهدين — عهدٍ سادت فيهِ المشكلات الاقتصادية الناشئة عن الحرب الكبرى وعهد جديد وقفوا على عتبتهِ وهو عصر رخاء شامل ويسر عام

ولكن الحالة انقلبت اي منقلبٍ في خلال سنة ١٩٢٩ و١٩٣٠ فالانهيار المالي الذي وقع في وول ستريت بمدينة نيويورك في خريف سنة ١٩٢٩ كان الانذار الاول بانقضاء عهد اليسر القصير. ومن الولايات المتحدة الاميركية امتدَّت الازمة من بلاد الى بلاد، وهي تزداد استحكاماً كلما اتسع نطاقها. واذا شبهنا هذه الازمة بموجةٍ طاغية، فالارجح اننا ما زلنا في حضيضها او ما يعيد الحضيض. بل اننا قد تعودناها الآن: فزال اثر الصدمة التي

(١) من محاضرة القاها رئيس تحرير هذه المجلة في جمعية الشبان المسلمين في القاهرة

شعرنا بها في بدء الازمة لما رأينا كل آمالنا القائمة على الثقة باليسر العام والرواج الكامن ، قد اصبحت موضع انقدم . ولكننا وقد انقضت ثلاث سنوات على تلك الصدمة الاولى نستطيع الآن ، ان نقف من المسألة كلها موقفاً يمكننا من تبين اسبابها والبواعث عنها

* * *

كلنا نعلم ان الازمة عالمية . ولكن الصعوبة كل الصعوبة ان يجري اولو الحل والربط على ان علاجها يجب ان يكون عالمياً. لان الامور التي اضطرب حبلها ، امور لا تستطيع بلاد ان تصلح شأنها من دون ان تتعاون مع الامم الاخرى . انظروا في مظاهرها الاساسية . من المتعذر ان تجدوا مظهراً واحداً من المظاهر التي يمكن حصرها في بلاد دون اخرى. فهبوط اسعار العروض عالمي . ومشكلتا العيار الذهبي وسقوط اسعار الفضة . لا تختصان بانكلترا والهند دون غيرها . ثم هنالك مسائل التعويضات وديون الحرب، ان اكبر الامم مقاماً في العالم اليوم مشتبكة في شؤونها المعقدة. ثم هنالك من وراء كل هذا النظام المالي الدقيق الاحساس الذي يربط بلدان العالم ربطاً محكماً ، وينزل منها منزل الجهاز العصبي في الجسم الانساني . ثم ان رفع الجمارك على الواردات لحصرها، وترقية الصناعات في الشرق الاقصى لمزاحمة الصناعات الاوربية في تلك البلاد ، والديون التي للبلدان الصناعية الغنية في البلدان الاخرى — كل هذه المسائل وجوه من المشكلة الاساسية، وكلها دولي في معناه وامره وهي مرتبطة بالمعاهدات الدولية التي بموجبها ختمت حروب وعينت حدود وقسمت بلدان . بل هي مرتبطة ارتباطاً واسعاً بآثار الحرب الكبرى وتخلفاتها ، بالشيوعية في روسيا ، وزيادة الريب في صلاح النظام الدستوري ونشوء الدكتاتوريات في ايطاليا واسبانيا وغيرها ، وتفور الشعور القومي في شعوب الشرق ، وزوال الثقة من النفوس، لان الناس يحسون انهم دائماً مهددون بالحرب

ثم ان اقتصارنا على مجرد ذكر الحوادث الكبرى في الازمة العالمية ، كافٍ لبيان صفتها الدولية . انها تفتتح باقبال عام في السوق المالية بالولايات المتحدة الاميركية يتبعه هبوط ذريع فيمتد هذا الهبوط الى البلدان الزراعية الكبيرة في شمال اميركا وجنوبها . ثم يتصل هذا الذعر بالمانيا واوربا المتوسطة اذ يسترد المثمر الاميركي ماله منها فينتهي الى افلاس بنك الانتمان في النمسا وبنك الدانات في المانيا . ثم تحدث ازمة ثقة في النفوس ، فتضطر انكلترا وطائفة من البلدان التي تجري مجراها ان تخرج عن قاعدة الذهب في معاملاتها، بعد ما تنظر اميركا الى اعلان موراتوريوم في الديون الدولية ، وتعمد انكلترا من جهة اخرى الى التخلي عن سياستها التقليدية سياسة حرية التجارة ، وحينئذ لا تتورع امة من الامم عن تقييد حركة البضائع وحركة المال باي قيد تراه ، فكانت النتيجة هذا الشلل البادي في كل نواحي العمل، وهذا البؤس الباسط رواقه فوق كل البلدان

الازمة في اميركا

كان الرخاء في اميركا في خلال سنتي ١٩٢٨ و١٩٢٩ رخاءً مزيَّفاً . فارتفاع الاسعار كان محصوراً في اثمان الاسهم والسندات والاراضي والمباني . ولكن اجور العمال لم تصب نصيباً من هذا الارتفاع ولا زاد عدد العمال ولا اتسع نطاق مطالب المستهلكين . لم يُعِر الاميركيون ادنى التفات هذه الهوة بين ارتفاع اسعار الاسهم والاعيان والمباني في جهة وبقاء حالة العمال ومطالب المستهلكين على حالها من جهة اخرى . وظلوا حتى اليوم الذي وقع فيه الانهيار العظيم في شارع المال متفائلين واثقين من دوام الاقبال واتساع نطاقه . كان كل اصحاب الصناعات تقريباً يجنون ارباحاً كبيرة ، لذلك كثر المال المعروض في السوق المالية للتشمير في هذه الصناعات . ولذلك عمد اصحاب هذه الصناعات الى هدم المباني القديمة وتشييد المباني الجديدة وتوسيع نطاقها . وعمدت الشركات الى بناء المباني الفخمة للايجار بيوتاً ومكاتب ، ولما كان الناس كلهم يتوقعون دوام الاقبال واتساعهُ ، اصبحت الاراضي التي تصلح للاستغلال تنتقل من يد الى يد انتقالاً سريعاً يبعث على الدهشة وباسعار متدرجة صعوداً ، اذا ذكرت الآن تكاد لا تصدَّقها . وعلى ذلك حلّقت اسعار الاسهم الصناعية تحليقاً لا يتسق والارباح التي تجنى منها . فاصحاب الاموال كانوا يشترون اموالهم مقامرين على المستقبل لثقتهم بما سوف يسفر عنهُ الغد . اما المضاربون المحترفون المضاربة ، فانتهزوا الفرصة السانحة . فرصة اقبال الجمهور على الشراء من غير تدبُّر ، فصاروا يرفعون الاسعار ويجنون الارباح . وهكذا انهال المال من جميع طبقات الاميركيين ، بل ومن غير الاميركيين كذلك ، للتشمير في الاسهم والسندات الاميركية ، رغبة في جني الارباح العظيمة . واتسع نطاق الكردية (فتح الاعتمادات) لثقة اصحاب البنوك بالربح ولكنهم عجزوا عن صدّ اصحابها (اموال الكردية) عن المضاربة بها

وفي ذلك الاثناء بدأ تيّار الذهب يتجه الى اميركا من جميع البلدان

ففي خلال خمس سنوات من سنة ١٩٢٤ الى ١٩٢٩ ، ارتفع متوسط سعر الاسهم الصناعية في اميركا نحو ٢٠٠ في المائة مع ان الارتفاع في سعر الاسهم الصناعية في انكلترا لم يزد اكثر من ٢٥ في المائة في خلال المدة نفسها

هذا التضخم في اسعار الاسهم لم يكن لمايؤيده من اعمال الشركات — صاحبات الاسهم — وارباحها . ولكنها كانت مضاربة ، لا بدَّ ان تسفر عاجلاً او آجلاً ، عن خسارة طائفة من طوائف الناس الذين انساقوا في دُرْدُورها . والمضارب الذي دخل المعركة لجني الربح ، كان يستطيع ، ما زال التضخم في الاسعار ، ثمناً ان يغامر ويربح ويبقي اعمالهُ ويخرج بالربح الذي حققهُ . ولكن كان محتوماً ان يجيء يوم يصحو فيه الناس من غفلتهم فيتحققون ان اسعار الاسهم تفوق قيمتها الحقيقية . واذا جاء ذلك اليوم ، لا بدَّ ان يكون ثمة ناس يملكون الاسهم وقد

ابتاعوها باسعار غالية املاً في ارتفاع الاسعار، فاذا هي في ايديهم تتدحرج ومعها كل ما يملكون. ومع ذلك ظلت سنة ١٩٢٩ سنة ارتفاع متواصل في اسعار الاسهم، وظني الجنون على صورت العقل فلم يصغ اليه احد. فضت البنوك تفتح لزبائنها الاعتمادات الواسعة بضمانة أسهم قدّرت اسعارها باسعار السوق الجارية — وهي اسعار مزيّفة كما بيّنا. ومضى المضاربون يضاربون بدلاً من ان يمضوا اعمالهم ويخرجوا بالارباح التي جنوها. وعلى ذلك مضت الاسعار في تحليقها رغماً عن دلائل الانهيار التي كانت ظاهرة لو كان ثمة من له عينان للبصر فيبصر

ذلك ان اميركا بلاد زراعية كبيرة كما هي بلاد صناعية كبيرة. والاقبال الذي كان بادياً في الصناعات المختلفة وحركة السوق المالية لم يرَ لهُ اي اثر في حياة الفلاح. فنفقات المعيشة في اميركا لم تكن في سنة ١٩٢٩ اقلّ مما كانت في سنة ١٩٢٧ مع ان نفقات المعيشة في غير اميركا من البلدان الصناعية كانت آخذة في النزول تدريجاً. ومع ذلك فان اسعار الحاصلات الزراعية الاميركية كانت آخذة في النزول وفقاً لاسعار السوق العالمية. فنشأت من ذلك هوّة بين ما يربحهُ الفلاح وبين ما يتحتم عليهِ انفاقهُ ليعيش، وافضى ذلك الى حركة، هي من قبيل الهجرة، الهجرة من الريف الى المدن والمراكز الصناعية. هجرة الشاب الفلاح من المزرعة التي لا تقوم بوده الى المراكز الصناعية حيث يظهر النشاط وتبدو دلائل الاقبال. فكثر بذلك عدد العاطلين من العمال، لان ارباب الصناعة، رغماً عن الاقبال في الاعمال الصناعية كانوا قد عمدوا الى كل الاسباب الحديثة — كالاستغناء بالآلات عن العمال، والاندماج — لتوفير النفقات، فبدت في الحياة الاقتصادية الاميركية ظاهرة من اغرب الظاهرات وهي ان زيادة العاطلين من العمال صحبت اعظم نشاط صناعي شُهد في اميركا

يضاف الى ذلك ان العمال الذين ظلّوا يعملون في المصانع لم يجنوا اي ربح من هذا الرخاء المزيّف، لان الارباح كانت من نصيب المقامرين والمضاربين الذين عندهم مال للتشمير. ويؤخذ من الاحصاءات الدقيقة ان اجور الفلاح لم تكن في سنة ١٩٢٩ اكثر مما كانت في سنة ١٩٢٦ وهذا الاختلاف افضى الى اضطراب في حياة اميركا الاقتصادية. ذلك ان استغلال مصادر الثروة الطبيعية والصناعية لا يمكن ان يزداد، الا اذا اتسع نطاق الطلب اتساعاً يتفق مع زيادة العروض. وكان الاميركيون قد اخترعوا طريقة البيع بالتقسيط، فكثر الطلب في البدء، كثرة ظاهرة اكثر منها حقيقية، فظن اصحاب المصانع ان الطلب على عروضهم قد زاد حقيقة وانهُ سيمضي في هذه الزيادة

ولكن ... ولكن الشعب الاميركي بوجه عام، فضّل كما ذكرنا، ان ينفق معظم ماله في المضاربة بدلاً من ان ينفق جانباً وافياً منهُ على جماعات المستهلكين ليكنهم من شراء العروض التي يقدمونها لهُ. فلما مضى زمن كاف على هذا التضارب، افضى التضارب الى الانهيار

الازمة في اوربا

اما وقد بيّنا نشأة الازمة في اميركا فلنحاول ان نتتبع آثارها في اوربا

لما اخذت اسعار الاسهم الصناعية في اميركا في الارتفاع ، امسك الاميركيون اموالهم القائمة عن تثميرها في اوربا بل اخذ تيّار المال الاوربي يتجهُ الى اميركا لتثميره فيها ، لجني الارباح العظيمة التي تجنى من ابتياع الاسهم المذكورة . ولكن الاوربيين كانوا مدينين لاميركا بمبالغ كبيرة من المال استدانوا بعضها في اثناء الحرب ، وبعضها بعد الحرب فاقضى ذلك الى رفع سعر التطع في البنوك الاوربية ، وتضييق نطاق الكردية على التجار . اي ان النقود زادت قيمتها ، فهبطت اسعار العروض وكان من نتيجة ذلك زيادة المثقال العاطلين . ثم ان الذهب الذي كان قد ارسل من اميركا قبل ذلك لتثميره في اوربا وغيرها من البلدان بدأ يتسرب من جديد عائداً الى اميركا فاصبحت بذلك اوربا المتوسطة ومقدار الذهب في خزائنها قليل لا يكفي لتغطية اوراق النقد والاعتمادات الكثيرة . وادهى من ذلك انهُ رغم سقوط ثمن العروض في اوربا ارتفعت نفقات الانتاج لقلة المقادير التي تصنع ، ولارتفاع الفائدة على المال هذا بوجهٍ عام . فلنلق الآن نظرة على المانيا

كانت المانيا بعد نكبة تنظيم ماليتها — على اثر سقوطها ذلك السقوط الذريع — ووضع برنامج يوفي لتسوية مال التعويض ، قد عنيت باقامة صناعتها على اساس آلي حديث ، وهذا اقتضى انفاق رؤوس اموال طائلة . ولما كانت المانيا قد خسرت معظم رأس المال الذي تملكهُ في دور التضخم النقديّ ، لم يكن في استطاعتها أن تنفق على بناء صناعتها بناءً جديداً وعلى تسديد اموال التعويض لمدينيها ، الا بقروض تعقدها في الخارج . وفي خلال اربع سنوات بين ١٩٢٤ و١٩٢٨ اقترضت المانيا في الخارج — ومعظم ما اقترضتهُ كان من اميركا — مبالغ كبيرة تفوق المال الذي دفعتهُ تسديداً لمطلوب منها من مال التعويض . فقد بلغ ما اقترضتهُ المانيا في خلال هذه المدة نحو ٧٥٠ مليون جنيه ذهب . وهو ضعف ما دفعتهُ من مال التعويض في خلال المدة نفسها . ويقدّر ما اقترضتهُ من اميركا بنحو ٤٠٠ مليون جنيه ذهب . ولولا هذه القروض لما استطاعت المانيا أن تسدّد ما عليها من مال التعويض ولا أن ترمم صناعاتها وتبنيها بناءً جديداً

كان هذا قبل سنة ١٩٢٩ . فلما بلغت حركة الاقبال في الاسواق المالية الاميركية اعلى ذراها في سنة ١٩٢٩ امسك الاميركيون ايديهم عن اقراض المانيا ، فواجهت المانيا الخراب الاقتصادي ، الا اذا امكنها ان تجد مصدراً آخر تستدين منهُ المال . وكان معظم المال الذي اقترضهُ الالمان من الاميركيين ديوناً طويلة الآجال انفق اكثرهُ في بناء الصناعات وغيرها من المرافق العامة . فلما امسك الاميركيون ايديهم تعذّر على الالمان ان يعقدوا قروضاً طويلة الآجال ،

فاضطروا ان يعقدوا قروضاً قصيرة الآجال بواسطة البنوك الالمانية . فأقبل اصحاب البنوك في انكلترا وهولندا وسويسرا وغيرها على تقديم هذه القروض القصيرة الآجال للالمان بفائدة عالية ليمكنوهم من اجتناب الانهيار الذي كان يهددهم

على ان الالمان اضطروا كذلك الى اتخاذ ما يلزم اتخاذه من الوسائل لكي يقللوا وارداتهم تخفيفاً لديونهم التجارية — وزيادة صادراتهم ليسددوا بالفرق بين الصادرات والواردات جانباً من هذه الديون — فأفضى كل ذلك الى زيادة العاطلين في المانيا وخفض مستوى المعيشة. ولكن الضربة القاضية كانت ان حياة المانيا الاقتصادية في تلك الفترة كانت متوقفة على اموال اقترضت لآجال قصيرة ، وهي عرضة لعدم التجديد ، مع انهم كانوا يستعملونها في اغراض لا تؤتي ربحاً الا بعد زمن طويل

فلما انقضت فترة الرخاء في اميركا وانهارت الاسعار ، اصبحت الحال في المانيا على شفا الجرف . فأحجم الاميركيون عن ادانة المال في الخارج لشدة الصدمة التي اصيبوا بها ولعدم تفهم في تطور الحالة في الغد . زد على ذلك ، ان طائفة من البنوك الاميركية نفسها كانت في موقف حرج جداً ، لانها كانت قد ادانت عملاءها اموالاً بضمانة اسهم ذات اسعار متضخمة. وهذه البنوك كانت ميّالة الى استرجاع مالها من الاموال في الخارج في اول فرصة ممكنة

هذا الموقف الذي وقفته اميركا بعد الانهيار المالي ، أثّر في المانيا مباشرة لانها اصبحت لا تستطيع ان تعقد قروضاً في اميركا بل لا تستطيع ان تحتفظ بكل ما كانت استدانته منها من قبل . وأثر كذلك في المانيا اثراً غير مباشر . ذلك ان الاميركيين لما شرعوا يستردون اموالهم شرعوا يستردونها من كل البلدان على السواء ، فأصبحت هذه البلدان لا تستطيع ان تعقد لالمانيا قروضاً ما ، لتتخطى بها الازمة

كذلك نرى ان الحالة الاقتصادية في المانيا ، كانت تزداد حرجاً في سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ رغم ما اتخذته الحكومة من الوسائل الشديدة لانقاص الواردات وزيادة الصادرات على حساب خفض مستوى المعيشة . ولكي يزيد الصانع الالماني صادراته خفض اسعاره تخفيضاً كبيراً — فأغضب هذا الدول المزاحمة لالمانيا — ثم حاول ان يسترد ما يخسره في هذا التخفيض، بزيادة اسعاره في كل ما يبيعه في المانيا نفسها ، فارتفعت بذلك نفقات المعيشة في المانيا وهبط مستواها . وكان الالمان قد اعتادوا بناء صناعاتهم لاعتقادهم بأن السوق العالمية آخذة في الاتساع ، والربح لا يجنى في الصناعات الجديدة التي تقتضي نفقات ضائلة ، الا اذا كان مقدار ما تصنعه من البضائع كبيراً ، فلما وقعت الواقعة في السوق المالية الاميركية ، انكمشت السوق العالمية ، وأصبحت الصناعة الالمانية المنظمة ابدع تنظيم ، لا تدرّ من الربح الا اليسير ، اذا درّت ربحاً على الاطلاق

فلما زادت البطالة في المانيا زيادة كبيرة في بدء سنة ١٩٣١ للاسباب التي تقدم ذكرها ، زادت نفقات الحكومة الالمانية على المال العاطلين قياماً بالواجب الضروري ، فعقدت الميزانية توازنها ، وبدأت الاموال تتسرب من المانيا ، فهددت بالافلاس . ولولا موراتوريوم هوفر ، الذي اتفق بموجبه على وقف دفع التعويضات وديون الحرب سنة كاملة ، ولولا الاتفاق الذي تلاه ، وبموجبه اتفق اصحاب البنوك على اموال المانيا ستة اشهر تتجدد ، في دفع ديونها التجارية القصيرة الآجال لافلست المانيا وانهار نظامها الاقتصادي

ولكن موراتوريوم هوفر ، والاتفاق الخاص بالديون التجارية كانا وسيلتين مؤقتتين لعلاج الحالة ، مع ان الاسباب التي افضت الى هذه الحالة الحرجة كانت تمتد الى اصول عميقة في النظام الاقتصادي الذي تلا الحرب العامة ، ولا يمكن ان تزال بعلاج مؤقت على الاطلاق . اضف الى ذلك ان القلق ظل يخامر النفوس ، لأن احداً لم يكن يدري ما تستقر عليه الحال بعد انقضاء أمد هذين الاتفاقين . ثم ان موراتوريوم هوفر ضاع جانب من أثره بالعراقيل التي وضعت في طريقه . وعلى ذلك ظلت الحالة في المانيا حرجة كل الحرج ، فاتخذت الحكومة اشد ما يمكن اتخاذه من الوسائل للاحتفاظ بموازنة الميزانية ، فأقلق كل هذا نفوس الشعوب الالمانية ، ونشأ عن هذا القلق امتداد نفوذ الحركتين الشيوعية والهتلرية في المانيا

الازمة في بريطانيا

في خلال المدة التي وقفت فيها المانيا على شفا الافلاس ولم تنج منه الا باعلان موراتوريوم هوفر والاتفاق الخاص بالديون القصيرة الآجال ، امتدت الازمة الى انكلترا واخذتها بالخناق

وكان النظام الاقتصادي الانكليزي معرضاً للخطر ، لان لندن كانت ذات مقام ممتاز في عالم المعاملات المالية . كانت بنوك انكلترا قد ادانت الاموال في كل انحاء الارض ، وكانت المانيا في مقدمة البلدان التي استدانت من انكلترا ، رغم ما بدا في افق الحياة الاقتصادية الالمانية من نذر الانهيار . ولكن الماليين البريطانيين لم يسلفوا هذه المبالغ الطائلة من مالهم الخاص ، لان تقلص التجارة البريطانية ونقص الارباح التي يجنيها المتمولون البريطانيون من اموالهم المثمرة في اربعة اقطار المعمورة ، تركاهم من دون اموال كافية يديّنونها لالمانيا وغيرها . لذلك عمد بنك انكلترا الى جذب الاموال الى انكلترا ، برفع سعر الخصم ، فكان معظم المال الذي ورد على لندن بهذه الطريق ودائع قصيرة الآجال ، ومن هذه الودائع اخذت بنوك انكلترا تسلف المانيا . ولكن هذه الودائع القصيرة الآجال . كانت عرضة للاسترداد ، بعد انذار قصير الاجل وهنا موطن الخطر

ذلك انهُ لما اخذت الازمة العالمية تستفحل ، تردّدت اصداء استفحالها في سوق لندن المالية . ففي الناحية الواحدة كان متعذراً على البريطانيين ان يستردوا ديونهم القصيرة الآجال

من المانيا ، كما أنهُ كان يصعب عليهم أن يستردُّوا ديونهم القصيرة الآجال من استراليا وجمهوريات اميركا الجنوبية ، لضيق نطاق التجارة وهبوط أسعار العروض . وفي الناحية الأخرى هرع الذين كانوا قد أودعوا أموالهم في لندن ودائع قصيرة الآجال الى استردادها وفقاً لحاجتهم اليها . كذلك سحب الاميركيون جانباً كبيراً من ودائعهم في لندن ، على أثر الانهيار المالي في بلادهم ، وافتقر أثرهم الفرنسيون ، فانهم شرعوا يستردُّون أموالاً كانوا قد أودعوها في لندن قبل تثبيت سعر الفرنك

صُدم الانكليز بهذا السحب المتوالي ، لانهم لم يستطيعوا أن يقابلوهُ بسحب أموالهم في البلدان الأخرى ، لسد الثغرة في مقام لندن المالي . وما لبثت الحال أن خلقت في أذهان المفكرين في كل انحاء العالم شكوكاً في سلامة النظام المالي البريطاني ، وريباً في امكان بريطانيا البقاء على قاعدة الذهب التي عادت اليها سنة ١٩٢٥

اما هذه الحالة الباعثة على القلق عيّن البرلمان لجنة ماي فاخرجت تقريرها وعزت فيهِ العجز في الميزانية البريطانية ، الى هبوط دخل الحكومة لهبوط دخل الشعب البريطاني ، والى زيادة الانفاق على العمال العاطلين ، وكلاهما من آثار الأزمة العالمية . والظاهر أن الغرض من هذا التقرير كان حمل حكومة العمال الثانية — وكانت في دست الحكم حينئذٍ — على اتخاذ التدبيرات اللازمة للاقتصاد . فرأى فيهِ المراقبون لبريطانيا من الخارج ما يبعث على القلق ، فنجم عن ذلك التمادي في سحب المال من لندن

فلما واجه بنك انكلترا هذه الحالة المفاجئة ، أدرك مديروهُ أنهُ اذا مضى أصحاب الودائع في سحب ودائعهم من انكلترا ، لم يكفِ كل ما في خزائنهِ من الذهب لذلك ، فعمد الى عقد قروض في بنك فرنسا وبنك الفدرال رزرف في نيويورك . فاستدان في يوليو سنة ١٩٣١ خمسين مليوناً من الجنيهات — تدفع ذهباً — ولكن لم يلبث أن أنفق هذا المبلغ العظيم في بضعة أسابيع . هنا أنبأ القائمون على ادارة بنك انكلترا حكومة العمال بموقف البنك الحرج وقالوا لها أمامنا طريقان ، اما الخروج عن قاعدة الذهب أو المضيّ في الاستدانة ، لتسديد ما يطلب سحبهُ من المال من لندن . وان الاستدانة لا تتمُّ الا اذا ضمنت الحكومة البريطانية المبالغ التي يستدينها البنك

ونحن نرى الآن أن الحال كانت تقتضي — من وجهة النظر البريطانية — أن تخرج انكلترا عن قاعدة الذهب لما بدأ أصحاب الودائع يسحبون ودائعهم لتصدّ سحب الأموال من لندن ، بما يتعرّض لهُ الساحبون من الخسارة ، وهي الفرق بين الذهب وبين ما ينخفض اليهِ سعر الجنيه الاسترليني . ولكن وزير المالية في حكومة العمّال ، المستر سنودن — وهو الآن الفيكونت سنودن — كان من المتمسكين بقاعدة الذهب ، تمسكاً يكاد يكون أعمى . وهو

له من النفوذ ، قرّرت حكومة العمال ، بعد ما اطلعت على حالة بنك انكلترا ، أن تمضي في استدانة الاموال في باريس ولندن . وكانت محاولة يائس

ولكن أصحاب البنوك في فرنسا ونيويورك صرّحوا للحكومة البريطانية ، أنهُ رغماً عن ضمانها للاموال التي تستدان ، لا يسلّمون بتقديم المبالغ المطلوبة الا اذا اتخذت الحكومة ما يلزم لموازنة الميزانية ، وعينوا في شرطهم نقص المال الذي تنفقهُ الحكومة على العاطلين من العمال. وقد أنكر بعضهم بعد ذلك أن هذا الشرط كان من الشروط التي ذكرت . ولكن الواضح على ما يقولهُ المستر كرل في كتابهِ[1] ....ان الشرط صحيح ؛ لأن المستر مكدونلد أقرّ بذلك في الاجابة عن سؤال طرح عليهِ في مجلس النواب البريطاني

ومحاولة وضع هذا الشرط على الحكومة ، كان سبباً لانقسام حكومة العمال ؛ لأن معظم أعضائها رفضوا أن يعمد الى توفير المال من هذه الناحية ، لموازنة الميزانية ، مع أنهم كانوا مستعدين لمحاولة موازنتها بطرق أخرى. والغريب ، أن حكومة العمال لم تنظر قط ، في المسلك الآخر الذي كان يمكنها أن تسلكهُ وهو الخروج عن قاعدة الذهب ولعلّ ذلك عائد الى مكانة المستر سنودن وآرائهِ من نفوس زملائهِ

فلما وجد المستر مكدونلد أنهُ على خلاف مع معظم زملائهِ في الوزارة ، قرّر أن يتخلص منهم فقدّم استقالة الحكومة الى الملك جورج ، فطلب اليهِ الملك أن يؤلف وزارة ائتلافية أو وزارة قومية فاشترك فيها المحافظون وبعض الاحرار ومشايعو المستر مكدونلد من العمال

أما الوزارة القومية فلم تعمد في الحال الى الخروج عن قاعدة الذهب ، بل بدأت تفاوض البنوك في باريس ونيويورك لاقتراض مبلغ ٨٠ مليوناً من الجنيهات ، تدفع ذهباً عند الاستحقاق

ولكن تتابع الحوادث كان قد ألقى الذعر في النفوس ، فزاد السحوب من الودائع المالية في لندن ، وسبب ذلك أن بعض الانكليز أنفسهم بدأوا يخرجون من بلادهم جانباً من أموالهم الخاصة . ولذلك ما كادت الحكومة القومية ، تتسلم زمام الأمور ، حتى وجدت نفسها مرغمة على الخروج عن قاعدة الذهب وهي خطوة كان يجب أن تتخذ — من وجهة النظر الانكليزية — قبل ذلك ببضعة شهور

وكان لخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب ، أثر كبير في جميع بلدان العالم . ذلك أن بلداناً كثيرة تبعتها وخرجت عن قاعدة الذهب فلم يبق في العالم في آخر سنة ١٩٣١ الا الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وبلجيكا والمانيا وايطاليا وهولانده وسويسرا جارية عليها . وكان من أثر خروج هذه البلدان عن قاعدة الذهب ، أن رخصت أسعار صادراتها في البلدان التي ما زالت محتفظة بها . فكتابٌ يطبع في انكلترا وثمنهُ أربع شلنات كان يباع في أميركا

(١) An Intelligent Man's Guide to World Chaos وقد كان جل معتمدنا عليه في اعداد هذا الفصل

قبل خروج انكلترا عن قاعدة الذهب بما يقابل الاربع شلنات وهو ريال . أما بعد خروجها فصار ثمن الكتاب في اميركا بالريالات أقل مما كان . أضف الى ذلك أن البلدان التي خرجت عن قاعدة الذهب أصبحت تفضل أن تشتري من البلدان المماثلة لها ، لان الشراء من البلدان المحتفظة بقاعدة الذهب ، أغلى بنسبة سقوط الجنيه الاسترليني عن الجنيه الذهب . فكتاب ثمنهُ في انكلترا ٤ شلنات تدفع ثمنهُ هنا ٣٠ قرشاً صاغاً مثلاً . ولكن كتاباً ثمنهُ في اميركا ريال ، وهو معادل اسمياً لاربعة شلنات ، لا نستطيع أن نبتاعهُ الآن باقل من ثلاثين قرشاً

وكانت نتيجة ذلك أن زادت الازمة استحكاماً في اميركا ، لتعذر مزاحمتها للبلدان الخارجة عن قاعدة الذهب في ميدان تجارة الصادرات

وكانت انكلترا تؤمل أن تفوز بمركز ممتاز في تجارة الصادرات بعد خروجها عن قاعدة الذهب وفعلاً انتعشت هذه التجارة بعض الانتعاش ولكن لما كثر خروج البلدان التجارية مثلها عنه لم يبلغ الانتعاش المبلغ الذي كان منتظراً لهُ

وكان من اثر خروج انكلترا عن قاعدة الذهب ، ان الحالة في المانيا ازدادت حرجاً . ذلك ان المانيا كانت مقيدة بدفع مال التعويض ومال الديون التجارية ، ذهباً ، فلذلك كان لا بدَّ لها من بقائها على قاعدة الذهب . ولكن هذا البقاء قيَّد تجارة صادراتها بقيود ثقيلة . ومع ذلك فليس لالمانيا طريقة لتسديد ديونها الا بالفرق بين صادراتها ووارداتها . ولكنها لم تستطع ان تفعل ذلك ، الا برمي بضائعها في اسواق العالم الضعيفة بأسعار رخيصة ، ولتعويض هذا الرخص ارتفعت الاسعار في السوق الالمانية ، فزادت نفقات المعيشة زيادة فاحشة ، وانتقد الناس جهدهم ، فقلَّ ما تنتجهُ المصانع ، ونتج عن ذلك زيادة العمال العاطلين

وما حدث في المانيا ، حدث في اوستراليا والارجنتين والبرازيل وبلاد شيلي ، مع ان هذه البلدان لم يكن عليها اموال تعويض تدفعها . ولكنها كانت مدينة بمبالغ كبيرة من المال فوائد على ديون وأرباحاً على اسهم . ولما كانت هذه البلدان تعتمد على اصدار المواد الخام والمواد الغذائية ، ولما كانت اسعار هذه المواد قد هبطت هبوطاً اكثر من هبوط اسعار البضائع المصنوعة ، وجدت هذه البلدان ان ديونها قد زادت زيادة فاحشة لما حاولت ان تسددها بالحاصلات التي تصدرها . ولكي تسدد ديونها ، عمدت الى تحديد وارداتها باقامة الحواجز الجمركية ، وبعضها عمد الى منع استيراد اصناف معيَّنة من البضائع ، او منع خروج المال من بلادها كما فعلت البرازيل . وهكذا اقيمت في وجه التجارة بين البلدان المختلفة حواجز منيعة ، زادت الازمة تفاقماً واستحكاماً

يضاف الى كل هذه الويلات ويل سقوط ثمن الفضة ، فزلت مقدرة الصين الشرائية الى النصف . ثم ان الحرب الاهلية في الصين والمقاطعة في الصين والهند لبضائع البلدان الصناعية

كانت عاملاً آخر في انقاص مقدرة العالم على الشراء ، ومن اكبر البلدان التي اصيبت بهذا العامل الاخير بريطانيا واليابان

ديون الحرب ومال التعويض

كان المتوقّع ان نجد في خلال هذه المدّة التي امتدّت فيها الازمة فوق كل بلدان العالم وبسطت فوقهُ رواق التعطّل عن العمل والفقر والجوع، ان نجد سعياً جديًّا حكيماً لحلّ مشكلتي الديون والتعويضات حلاً معقولاً . فمن البلدان الخمسة التي لها في هاتين المشكلتين اكبر اصيب — اي انكلترا وفرنسا وايطاليا والمانيا والولايات المتحدة — رأينا ان المانيا اشرفت على الافلاس ولم تنج منهُ الاّ بعلاج مؤقت ، وباتخاذ اشد الوسائل للاحتفاظ بموازنة ميزانيتها ، وانها دائماً تحت رحمة دائنيها ، فلم يكن في وسعها ان تخطو خطوة ما نحو الحلّ المنشود . والواقع انهُ لم يكن في وسع المانيا الاّ انكار كل ديونها والتزاماتها الخارجية ، ولكن هذا العمل من شأنهِ ان يفضي الى ازمة عالمية فينهار النظام الاقتصادي الالماني وقد يصحبهُ في الراجح ثورة في المانيا

اما بريطانيا ، التي صرّحت انها موافقة على الغاء الديون والتعويضات بجرّة قلم واحدة ، فلم تستطع ان تجازف بذلك من جديد ، فراراً من غضب فرنسا واجتناباً لازمة مالية جديدة

اما فرنسا فظلّت في مطلع الازمة غير متأثرة بها ، والواقع انها لم تشعر بفعلها الاّ في بدء سنة ١٩٣٢ ، ولذلك رأيناها ممرضة عن اجابة مطالب الالمان ، بل انها لم تقبل تخفيض التعويضات ، الاّ اذا رضيت الولايات المتحدة الاميركية ان تتنازل عمّا لها من ديون الحرب

على ان الازمة في اميركا كانت لا تزال آخذة بخناق الامة ، فكان الرأي العام الاميركي غير راضٍ عن اية محاولة الغرض منها الغاء ديون الحكومات الاوربية او نقصها . ومع ان الحكومة الفدرالية في وشنطن كانت واقفة على حرج الموقف العالمي لم تجرؤ على القيام باي عمل من هذه الناحية خوفاً من الفشل الذريع في انتخابات الرآسة التي تمّت في ٨ نوفمبر الماضي

فلما اعلن موراتوريوم هوفر وعقد الاتفاق الخاص بديون المانيا التجارية القصيرة الآجال تنفّس الناس الصعداء قليلاً لاجتناب الانهيار الاقتصادي الذي بدت بذورهُ في الافق ، ولكن الحكومات القائمة لم تغتنم هذه الفرصة للسعي الى حلّ مشكلة التعويضات الالمانية حلاً موفقاً مع انهُ كان يتعذر ان نجد حينئذٍ من يعتقد انهُ في امكان المانيا ان تستأنف دفع مال التعويض بعد انقضاء موراتوريوم هوفر في سنة ١٩٣٢ ، وانهُ اذا لم تستأنف المانيا دفع مال التعويض فالراجح ان تعجز دول الحلفاء عن تسديد اقساط دينها المستحقة للولايات المتحدة الاميركية

ومع رسوخ هذا الاقتناع العام ، ظلت المسألة معلقة ، يؤجل النظر فيها شهراً بعد شهر ، حتى طلبت المانيا في آخر سنة ١٩٣١ ، بموجب مشروع يونغ ، الى الحلفاء ان يعيدوا النظر في

قدرتها على الدفع فعينت لجنة من خبراء الحلفاء للبحث في الموضوع ، فأيدت اللجنة دعوى المانيا بانها عاجزة عن الدفع الا بعد اعادة النظر في المشكلة بجذافيرها . وعلى اثر هذا التقرير جدد الاتفاق الخاص بالديون التجارية القصيرة الآجال ، وهو اتفاق بين البنوك . ولكن حكومات الحلفاء عجزت عن الوصول الى اتفاق في الموضوع . وعلى ذلك تأجل مؤتمر لوزان الذي دعي لمعالجة المسألة

* * *

وكان موقف انكلترا اولاً الدعوة الى الغاء عام يتناول التعويضات والديون . ولكن الفرنسيين — ولديهم من التعويضات اكبر من الاقساط التي عليهم ان يسددوها لانكلترا واميركا — لم يسلموا بطلب الانكليز . واشتد الضغط الداخلي على الحكومة الالمانية فاعلن فون بابن باسمها انها لن تستطيع ان تستأنف دفع التعويضات في سنة ١٩٣٢ ولا في اي وقت بعدها

وكان الاميركيون من عهد الرئيس ولسن ، يثبتون ويؤكدون ان لا علاقة بين مال التعويض وديون الحرب . ولكن موراتوريوم هوفر جعل هذه العلاقة موجودة وجوداً عملياً وان انكرها الاميركيون من الناحية النظرية . ثم ان الرئيس هوفر اشار في حديثه مع رئيس وزراء فرنسا — المسيو لاڤال — الى انهُ اذا اتفقت دول اوربا على حل مشكلة التعويضات ، فعندئذٍ يتخذ الكنغرس الاميركي ما يجب للاشتراك في حل مشكلة التعويضات والديون في سبيل عودة الرخاء الاقتصادي . تفهم ذلك في اوربا على انهُ اذا حلت مشكلة التعويضات كانت اميركا مستعدة لتقص المطلوب لها من ديون الحرب ، وعلى ذلك اجتمع مؤتمر لوزان في اوائل الصيف الماضي (يونيو) ووصل بعد اخذ وردّ طويلين الى الغاء التعويضات وجعل المطلوب من المانيا مبلغاً معيناً قدره ٣٠٠ مليون جنيه ولكنهُ جعل ابرام هذا الاتفاق متعلقاً بنتيجة المفاوضات مع اميركا في مسألة ديون الحرب . فالمسألة في آخر ١٩٣٢ كانت كما يلي :

ليس ثمة امل في ان تستأنف المانيا دفع مال التعويض اذا لم يبرم اتفاق لوزان

وليس ثمة امل ، في ان تلغي اميركا المطلوب لها من الديون بجرة قلم واحدة[1]

وليس ثمة امل في ان تلغي الدول الاوربية التعويضات في حين ان ديونها لاميركا لا تزال هي هي . وقد رأينا كيف امتنعت فرنسا في دسمبر الماضي وسقطت وزارة هريو

ولعل المؤتمر الاقتصادي العالمي المنتظر عقده قريباً يعالج هذه المسائل الخطيرة

---

(١) بعد كتابة هذه المقالة وردت الانباء من اميركا تفيد ان المستر روزفلت الرئيس المنتخب طلب الى المستر ستمسون وزير خارجية الرئيس هوفر ان يدعو حكومة بريطانيا الى ايفاد مندوبين للمباحثة معه في مسألة الدين البريطاني الاميركي بعد تقلده زمام الرئاسة في ٤ مارس سنة ١٩٣٣

من خلال نظارته تضارب العواطف الشخصية في المجتمع . ولكنهُ لا يرى تصادم الانظمة المجرّدة . فانت اذ تقرأ كتبهُ تحسُّ انهُ قد يميل الى تحليل نفسية كارل ماركس ، ولكنك لا تستطيع ان تقنعهُ بدرس المذهب الماركسي

كان زهرة من ازهار المذهب الحرّ الذي تدين بهِ الطبقة المتوسطة الانكليزية . كان مستعدًّا لبذل مايستطيع بذلهُ لاصلاح نظام السجون . متحفّزاً للاحتجاج على الالعاب الرياضية الدموية وما يتخللها من قسوة ووحشية . ولم يرضَ في حياتهِ ان يرمي الخاطئ بحجر لانهُ كان يفهم مأساة الخطيئة ووقعها الاليم في النفس . وقد كان في مؤلفاتهِ قادراً على حمل قرائهِ على الشعور بما يشعر بهِ في هذه الاحوال ، ولكنهُ كان عاجزاً عن حملهم على التفكير في علل تصرفهم وآثارهِ ، لانهُ كان لا ينظر الى الناس هذه النظرة ، فقد كانت حياته سلسلة من الفحات ، دون اكثرها بما عرف عنهُ من حسّ فنيّ مرهف

وفي كتابتهِ شعرٌ اكثرهُ الى الغنائي دون الفلسفي . وكان يفضل ان يرسم حالة نفسية طارئة على ان يعلن مبدءًا فلسفيًّا او عقيدة راسخة . وهذا اجل ما يكون في رواياتهِ التمثيلية . فمعظم هذه الروايات يدور على موقف خاص ينطوي على اصطدام بين شخص وتقليد اجتماعي معيّن . فانت ترى في رواية غالزوردي قسوة هذا الاصطدام وآثارهُ الأليمة وتحسّ ان هذا الاصطدام يجب الاّ يكون . ولكنك قلّما تجد لذلك علاجاً ، في كتابة المؤلف او في خلال سطورهِ

والقضية في رأيهِ هي احترام شعور الغير . وكأنهُ يقول هاتوا لنا من هذه الفضائل فبها يخلص العالم . لاريب اننا في حاجة الى هذه الفضائل . ولاشك في اننا لا نبالغ مهما تمادى في ترديد هذه الدعوة . ولكننا نشك في اننا نستطيع ان نعيد بناء الاجتماع البناء الامثل بتربية آداب السلوك التي يمتاز بها الارستقراطيّون الانكليز . ولعلّ المستر غالزوردي كان اشدّ الكتاب المعاصرين نفوراً من آلام الحرب ومقتاً لويلاتها . ولكنهُ في الراجح لم يرَ ببصيرتهِ ما تنطوي عليهِ من جنون مطبق . وكان شديد الثورة على مساوىء الحياة في النظام الاقتصادي القائم على الرأسمالية . ولكن ذلك لم يحملهُ قط على البحث في وجوب الابقاء على هذا النظام او محقهِ . فقد كان دقيق الحس بنتائج الانظمة والاعمال ولكن كانت تعوزهُ مقدرة البحث في اسبابها

فضل الخلق ودقة الشعور ورقة الطبع كانت صفاتهُ البارزة في حياتهِ وكتاباتهِ . فقد كان كريماً في حق كل انسان . وثمة كثير من الجمعيات التي ترمي الى تحقيق اغراض اجتماعية وانسانية شريفة — كحفظ الريف من تدنيس الصناعة وانماء الشعور الدولي بين رجال القلم من بلدان مختلفة واصلاح نظام السجون وحظر التأديب بالفلق — كل هذه الجمعيات الانسانية

اشترك فيها غالزوردي وايّدها بمقامه وماله ونفوذه وهو قد فعل ذلك لان كل هذه المعاني لها مكانة خاصة في نفسه . على انهُ قلّما وفق اذ حاول ان يعالج الحركات الاجتماعية القائمة على اساس عقلي . ففي روايته التمثيلية التي عنوانها « كوميديا حديثة » يرسم صورة للاضراب العام الذي وقع في انكلترا سنة ١٩٢٦ انما لا يرى في هذا الاضراب الا انفعال اشخاص الرواية به وكيف هبّوا الى العمل مكان المضربين . فالاضراب العام في نظرهم حدث اجتماعي يهدّد سلامتهم الاقتصادية وكأن المستر غالزوردي نفسهُ لا ينظر الى الاضراب العام نظرة اوسع من نظرة اشخاصه . بيد انهُ اذا كانت العلاقة التي يراد رسمها علاقة شخصية فدقة شعوره بها لن تخيب

وقد كان غالزوردي في حياته اليومية ما تنبيهُ منهُ في كتبه . كان يلاقي الحياة بسكينة ومشكلاتها بفهم وعطف . كان رجلاً كريماً يهمهُ ان يفعل ما يراه حقاً وصلاحاً وان يجتنب ما يؤلم الغير . شديد الاحترام لشعور الناس ، يبدو عليه شيءٌ من التواضع . وكانت الحياة لا تستثيره كما تستثير المستر ولز . ولا كان مندفعاً بشهوة عنيفة الى تعرف اصولها واركانها كالمستر برنارد شو . لم ينزل الى ميدان الطبقات الفقيرة فلم ينقد الى دخيلة نفوسها بل كان ينظر الى العالم من مرتفع منزوٍ عن الناس ، فلا يندفع للاختلاط بتيارها كالمستر ولز « ولا يقيم خيّامهُ على قارعة الطريق كالمستر شو »

ولد في كومب سنة ١٨٦٧ وتلقى علومه في جامعة اكسفورد ثم درس الحقوق وانتظم في سلك المحاماة ولكنهُ مال الى الكتابة والتأليف فظهرت روايتهُ الاولى « جوسلين » سنة ١٨٩٨ فلما اصدر روايتهُ الثالثة « مالك العقار » سنة ١٩٠٦ استرعى انتباه النقاد . وكانت هذه الرواية الاولى من سلسلة تعرف بـ « فورسيت ساغا » وصف فيها حالة الطبقة الوسطى ولاسيما العالية منها في عهد الملكة فكتوريا والملك ادورد ومطلع عهد الملك جورج الخامس . فما دكّت الحرب العظمى معالم المجتمع القديم وقف غالزوردي حائراً ، ثم انشأ ثلاث روايات حاول ان يصف فيها المجتمع الانكليزي الذي تلا الحرب الكبرى على ما فعل في « فورسيت ساغا » في المجتمع السابق لها . فصدره « الفرد الابيض » وه « المنعطف الفني » وه « نشيد الاوزة » ولكنك تتبين في خلالها ان غالزوردي كان مأخوذاً بتغير المشاهد ، فلم يعدُ فيها وصف التحوُّل وصفاً خالياً من تأمله الصادق في اصول الحياة البشرية . وله قصص قصيرة[1] ورسائل في موضوعات انسانية عامة وروايات تمثيلية نحا فيها نحواً جديداً في جعل الحوار بين اشخاص الرواية مليئاً خالياً من كل المحسنات البلاغية . فتحتاج هذه الروايات الى ان يمثلها ممثلون مجيدون لكي تبدو حسناتها فاذا اكتفى القارىء بقراءتها وجدها خالية من الرواء والبلاغة التي يعثر عليها في كل صفحة من برنارد شو

(١) سوف تنشر ترجمة احداها في العدد التالي وتطلب كل مؤلفاته من المكتبة المصرية الانكليزية بشارع قصر النيل بمصر

ملتوية . فقد تنطوي عقيدة الخلقة على شيء كثير من الحقيقة ولو ان الصورة التي رسمها ملتون قد لا يأخذها العالم الطبيعي بنظر الاعتبار ولكن ما زالت فكرة الخلقة تعبر عن عقيدة دينية كهذه فليس للعلم ان يقول كلمته فيها لان العلم لا شأن له بالتفسيرات الدينية وانما هو يبحث فقط في الاوصاف التي تقع تحت الحس والمشاهدة

ولكن اذا استمر الذين يعتقدون ان في كلام انجيل يوحنا (في البدء كانت الكلمة والكلمة كانت عند الله . . . الخ) حقيقة بانة لا تقبل النقض والتبديل ، اجل اذا قالوا « ان الكائنات الحية انبثقت من الارض على الشكل الذي تراه الآن » اجاب العالم الطبيعي مؤكدا « ان هذا لا ينطبق في شيء على الحقائق التي اوضحها لنا سجلات الصخور (المتحجرات) » او اذا قال المتدين « انا مقتنع بان الكائنات الحية نشأت بطريقة خاصة لا تقبل التحليل العلمي » اجباه : « لقد اسرعت في الحكم يا هذا ، فان السبيل الذي سلكته الكائنات العضوية آخذ في الوضوح شيئاً فشيئاً ويوماً بعد يوم . وليس للانسان ان يتحلل من واجبه في البحث العلمي »

﴿ تتابع الخلقة ﴾ في مبدأ نشوب الجدال بين فكرتي التطور والخلقة قامت فئة لم تستطع تفهم دقائق النظرية الداروينية ، واعلنت فكرة جديدة دعيت نظرية « تتابع الخلقات » (Successive Creations) القائلة بان كل عصر جيولوجي كان مسرحاً لخلقة خاصة فيظن ان البرمائيات الاولى خلقت في العصر الرملي الاحمر القديم (Old Red Sandstone Period) والزواحفات الاولى في العصر البرمي (Permian) والطيور الاولى في العصر اليوراسي (Jurassic) وهكذا . على انه اذا لم يكن في الجائز ان نسلم بنشوء الاصل بطريقة الخلقة التي لا تأتلف والمقتضيات العلمية فكيف يجوز لنا قبول فكرة توزع خلقة الكائنات الحية خلال العصور المتتابعة ؟ وفضلاً عن ذلك ان تدرج الانواع في الرقي هو اكثر انطباقاً على الحقائق العلمية ، بينما الخلقة « هي فكرة دينية لا تلتئم والاساليب العلمية . اما مزج الفكرتين فشوش للعقل . وعند ما يدعي المؤمن بالخلقة ان قوة الآلهة الحي تتجلى وراء جميع الاشياء يكون بعيداً عن نطاق العلم وخارجاً عن اسلوبه النقدي ، ولكنه عند ما يتقدم الى البحث المادي ويفكر او يجيز فكرة معينة يكون كالمتطفل المتعدي حدود اختصاصه

﴿ عالما « الفرد رسل ولس » ﴾ كان العالم الطبيعي « الفرد رسل ولس Alfred Russell Wallace (١٨٢٢ — ١٩١٣) » اكبر شخصية ظهرت بين اصحاب التطور ، فقد شارك داروين في فضل ابداء فكرة الانتخاب الطبيعي واشتهر بالسياحات الواسعة النطاق التي قام بها تحقيقاً لبعض الآراء العلمية عن الحياة الحيوانية ، وكان من المتوفرين على درس التوزع الجغرافي ، ومن المشتغلين بالمشكلات البيولوجية العامة ، اضف الى ذلك فكره الوقاد ونبوغه الذي جعله في مصاف المصلحين الاجتماعيين والعلماء الطبيعيين . وكان ولس ، على شيء كثير من

دعامة الاخلاق وسمو المكارم ، فانهُ لم يكتف بالاعتراف بسبق دارون لهُ في نشر فكرة الانتخاب الطبيعي التي اشتركا في درسها فحسب ، بل الّف كتاباً في هذا الموضوع سماهُ « الداروينية » او المذهب الداروني Darwinism

﴿ الفكرة الروحية في التطور ﴾ لقد كان « الفرد ولس » تطوريًّا بالمعنى الصحيح ، وكانت جميع مباحثه في ارتقاء الانسان والكائنات الحية الاخرى مطبوعة بطابع التطور . وهو الذي وقف بجانب دارون في معركة التطور ومهّد لنا معرفة العوامل في نشوء المخلوقات الحية. ولكنهُ عند ما فكّر في نشوء الكائنات العضوية من الكائنات اللاعضوية ، وفي نشوء الكائنات ذات الشعور والوجدان وابرز الصفات الانسانية الاخرى ، استنتج ان خطوات الارتقاء هذه مدينة الى تأثير عالم غير منظور هو « عالم الروح الذي لا يدانيه عالم المادة في شيء »

سلّم « ولس » بجميع العوامل التطبيقية في نشوء الانواع بعضها من بعض ولكنهُ قال بوجود قوة خفية تعمل وراءها ولا سيما في نشوء الانسان والكائنات الشاعرة الاخرى اذ قال في كتابه « عالم الحياة » الذي نشره عام ١٩١٠ « ان التعقيد الكائن في الاجسام الحية يستلزم وجود قوة خالقة وعقل مدبر وغاية خلقت لاجلها الاحياء »

﴿ هل كان « ولس » مصيباً ﴾ ان فكرة ولس تظهر معقولة جدًّا عند كثيرين فكل ما ذهب اليه هو : ان نظرية التطور لا تكون تامة ما لم تدلنا على العوامل التي تعاونت على احداث عملية النشوء العظيمة . على ان العالم التطوري لا يستطيع ان يوضح العوامل التي ادت الى نشوء العضويات الحية والكائنات الشاعرة ، فان تلك كانت خطوات واسعة فهل نستطيع تعليلها ؟ يجيب العالم التطوري بصراحة ان العلم لا يستطيع في الوقت الحاضر ان يلقي ضوءاً كافياً على هذه الخطوات الكبيرة ؛ لذلك كان امام « ولس » ان يفترض وجود قوة روحية كان لها اثر في إحداث عملية التطور الطبيعية . وهكذا أدخل « ولس » عاملاً جديداً يساعد المادة والحياة على مقاومة ما يعترضهما من الصعاب »

﴿ لماذا لا نستطيع قبول الفكرة الروحية ﴾ ان قبول نظرية « ولس » على علاتها يفضي بنا الى مشاكل ومصاعب خطيرة وذلك (١) لانها تسرعت في الحكم بقصور العلم عن تفسير خطوات التطور الكبيرة كظهور العضويات والاحياء الشاعرة والكائنات البشرية و (٢) لان نظرية ولس تقتضي حتماً القول بان الخليقة الاصلية لم تكن تامة : وكان من الضروري لها ان تستعين بقوة خفية خاصة لتكوين العالم المتطور و(٣) لانها تستدعي الايمان بوجود الكائنات منذ الازل (٤) واخيراً ان ولس انحرف قليلاً عن الفكرة العلمية الصحيحة بوضعه امام العوامل التي يمكن التحقق منها علميًّا — وهي المادة والطاقة والبروتوبلازم والعقل — عوامل روحية لا تأتلف والعلم الوضعي . ولكن رغماً عن كل ذلك ، فقد كان ولس مصرًّا على ضرورة التسلسل

والاستمرار في التطورات الطبيعية التي تسيطر على جميع الكائنات

﴿ الصورة التي رسمها « تشارلز كنغزلي » ﴾ من السخف ان نظن ان مجرد لفظ كلمة «تطور» يوصلنا الى فهم نشوء أصل الكائنات الحية اذ لا يستطيع احدنا ان يمكس تتابع المشاهد الكونية ليرى كيف ظهرت الطيور الاولى من صلب زحافات « الديناصور» Dinosaurs المنقرضة ، فاننا رغم عجزنا عن اثبات هذه التحولات اثباتاً جازماً ، لا نستطيع الا ان نسلم بصحتها كما نسلم بصحة الحوادث التي جرت قبل التاريخ . فاننا عند ما نقول: «ان الطيور نشأت من الزحافات » لا نعني بذلك اننا علمنا كيف حصل ذلك النشوء ، وليس ذلك بغريب ؛ فاننا لا نستطيع مثلاً ان نوضح كيف نشأت الدجاجة الفضية من الدجاجة الوحشية قاطنة الهند في مدة قصيرة . فكيف نستطيع تعليل الخطوات الكبيرة كنشوء الطيور الاولى . على اننا في جميع هذه الحالات يجب ان نتذرع بالصبر ونمضي في سبر غور العوامل التي عملت ولا تزال تعمل في احداث التغيرات التطورية . فعوضاً عن ان نقول « ان نشوء الطيور او الانسان امر عجيب ينطوي على قوة روحية لا يستطيع العلم معرفة كنه حقيقتها » يجب ان نقول « ان هذه المشكلة تستدعي التفكير والاحاطة بها احاطة تامة تبعدنا عن التسرع في الحكم فيها » اذن ففكرة « ولس » تظهر كمن يحاول ان يمنح العمليات الطبيعية هبات روحية

وفي كتاب « تشارلز كنغزلي » الخالد السمي «اطفال الماء » وردت عبارة جميلة لا بأس من درجها هنا . يقول المؤلف : عند ما اتى الطفل اخيراً الى احضان امه الطبيعة ، مؤملاً ان يجدها منصرفة الى اعمالها الكثيرة ، رآها ساكنة مكتوفة الايدي ، فاستغرب حالتها هذه . عندئذ اجابته بحكمة قائلاً « انظر يا بني ! اني أجعل الموجودات ان تكوّن نفسها بنفسها » . ومن هنا نستطيع ان نقف على ما ذهب اليه « كنغزلي » في هذه الصورة الخيالية لتفسير اعمال التطور

﴿ بين لابلاس ونابليون ﴾ كانت النظرية السديمية للرياضي الفرنسي لابلاس Laplace مقدمة للنظرية الحديثة في تولد نظامنا الشمسي . فقد اظهر لابلاس عام ١٧٩٦ ان الادلة متوافرة على ان الشمس والسيارات ترجع الى اصل واحد مؤلف من كرة نارية مشتعلة تدور حول مركزها وتدعى بالسديم ، وهذا هو الرأي الشائع الذي اذاعه الفيلسوف « كانت » Kant عام ١٧٥٥ . والرأي العام متفق في الوقت الحاضر على الاصل السديمي لنظامنا الشمسي وغيره من الانظمة الكونية المشابهة . على ان الذي يهمنا الآن هو ليس النظرية السديمية ، بل مقابلة لابلاس لنابوليون . وملخص الحكاية ان الامبراطور سأل العالم الفلكي عن الغرفة او المكان الذي يسكنه الله في «ميكانيكيته السماوية» فاجابه لابلاس ان لا قيمة لمثل هذا الفرض ، الا ان هذا الجواب اسيء فهمه كثيراً ، وذلك لاننا اولاً لا نستطيع ان نتصور ان لابلاس لم يكن رزيناً في موقف لا يجوز فيه الثرثرة وبوجه خاص امام شخص كنابوليون ، وثانياً يمكننا ان نتأكد ان لابلاس لم يحاول ان يظهر بمظهر الملحد ، وكل ما قصده العالم هو انه لا يمكن ان نتكلم عن الله

وعن الجاذبية في وقت واحد . فاذا سلمنا بنشوء النظام الشمسي من الاصل السديمي بصورة طبيعية ، عندئذٍ لا يبقى شأن لفرض شيء آخر غير ذلك . وكان يرى لابلاس من هذا القول الى ان فكرة الآلة الجليلة التدرهي غريبة في نطاق الكون بالنسبة لعالم الفلكي ، وان المشكلات العسرة في العلم لا يمكن انارتها باي ضوء ديني

ومع ذلك اذا اعتبر الفلكي بصفته فلكيًّا ان نظام النجوم مستقل وقائم بذاته ، لا يكون قد طعن بالله بل بالعكس دلّل على حكمته وقدرته في تحويل الاجرام السماوية ذلك النظام البديع المحكم . اذن فليس ثمة من تناقض في قول الفلكي النظرية السديمية من جهة وفي مشاركته المتدين في تمجيد الله من جهة اخرى . والمهم في الامر ان لابلاس اراد ان يقول ، انهُ ليس من حرج على العالم التطوري الحديث الذي يرفض مزج الافكار اللاهوتية بالافكار المقتبسة من الاختبار والتجربة في ان يكون متديناً ومتحمساً لدينه كالاستاذ «لويد مورغن» Prof. Lloyd Morgan

﴿العلم والفلسفة﴾ يدور البحث العلمي على المشاهدات الدقيقة التي تتكرر مراراً ، وعلى التبصر والتفكير للوصول الى النتائج المنطقية المترتبة على المشاهدات فهو لا يعنى بالفلسفات الاخرى التي لا تقوم على اساس محسوس قابل للقياس ، والفرق بينه وبين الفلسفة هو ان نظرة العلم الى الاشياء تبدأ من التجارب المادية بينما نظرة الفلسفة عامة شاملة . ويمكننا ان نقول ان الفلسفة هي التفكير الاستنتاجي لمجموع المبادىء التي تقررها تجاربنا واختباراتنا ومن واجب الفلسفة الحديثة ان تعنى بكل النتائج التي تصل اليها التحقيقات العلمية واذن فيجب ان نتقبل كل طريقة تفسيرية وافية كالنتائج العلمية لنظرية التطور او الوراثة ، وعلى هذا يبدأ عمل الفلسفة في الواقع حين تقف التجارب والملاحظات العلمية

﴿ما هي الحقيقة﴾ اذا قلنا ان العلم ينقل الينا ما هو مضبوط ومدقق ويؤدي بنا الى اكتشاف الحقيقة نكون قد اقتربنا من الهدف الاصلي . ويمكننا ان نشبه البحث العلمي بالصيد بشبكة نظمت عيونها بحيث لا تستبقي الا صفوفاً معينة من الحقائق ، وللعلم اساليب في البحث خاصة فهو لا يكون تامًّا ما لم يحافظ على السير ضمن نطاقها ، ومع ذلك اذا ما ذهب الفسيولوجي يبحث في حياة الحيوانات في غابة ما ثم عاد ينبئنا بعدم عثوره على اثر من العقل في بحثه ، عندئذٍ يجدر بنا ان نتذكر ان العقل لا يمكن اكتشافه بالوسائل الفسيولوجية . فالعقل هو نوع من السمك الذي لا تستطيع شبكة الفسيولوجي القبض عليه

﴿هل هناك تأثير متبادل بين العلم والدين ؟﴾ ان الموقف الذي وقفناه والذي لا نزال ندافع عنهُ هو انهُ اذا كان كل من العلم والدين مخلصاً لغايته الخاصة فلا يترتب على ذلك وجود اي تناقض بينهما في نظرهما الى الاسس الجوهرية ، لان العلم يحاول ان يصف ما حدث وما قد يحدث بتعبير « الدال المشترك الادنى » Lowest Common Denominator كالالكترونات

والبروتونات والاشعة والبروتوبلازم والعقل في حين ان الدين يحاول ان يكتشف ويفسر الطبيعة ومركز الانسان فيها بتعبير «المقياس المشترك الاعظم» Greatest Common Measure وهو الله

ولكن اذا اردنا ان نعطي للعلم ما هو علمي ، وللدين ما هو ديني — المشاهدات للاول والتفسيرات اللاهوتية للثاني — فهل ثمة اي تأثير لاحدهما في الآخر ؟ لهذا السؤال اربعة اجوبة :

(١) ان النتائج العلمية يجب ان تدخل في تضاعيف الدين لتزيده رونقاً وفعلاً في النفس

(٢) يجب ان لا يتجاهل العلم الحقائق التي يتوصل اليها الدين بالاختبار

(٣) يجب ان يتجنب الدين التعرض للحقائق العلمية المستقراة من المشاهدة والاختبار

(٤) يجب تمحيص الاستنتاجات العلمية وتطهيرها من العناصر التي لاتمت الى العلم بصلة

﴿الفكرة العامة للتطور العضوي﴾ ان الفكرة العامة للتطور العضوي معناها ان الحاضر وليد الماضي وابو المستقبل . فنظام الطبيعة الحية يظهر لنا كسلسلة متتابعة من التحولات تقدمت فيها الحياة وارتقت وظهر على اثرها ضروب جديدة في عالمي الحيوان والنبات

فسّر هذه الفكرة العلامة « اراسموس دارون » عام ١٧٩٦ ، ففي كلامه عن « هيوم » Hume يقول : « استنتج (اي هيوم) ان العالم تولد اكثر من ان يكون قد خلق ، وانهُ قد نشأ بالتدريج من عناصر اولية صغيرة جدًّا فيها نشاط ذاتي كامن ، اما انهُ (اي العالم) قد « تطور » فجأة بقوة الارادة الالهية فأمر لا نستطيع الوثوق منه او الركون اليه » . ان كلمة «تطور» الواردة في القسم الاخير من هذه العبارة قصد بها « الخلقة » وليس « التطور » اذ انها استعملت عوضاً عن كلمة «تطور» بمعناها العلمي المعروف . ويفهم من الجملة عامة ان جد دارون كان يرمي الى تشبيه النشوء العضوي للفرد من جرثومة (كالفرخ من البيضة) بنشوء العالم وما عليه من كائنات ابتدائية صغيرة جدًّا . فالفراشة تنشأ من دودة وهذه من بيضة ، والضفدعة تنشأ من الدعموص وهذا من بيضة ايضاً . ان كل هذه العمليات تشبه التطورات السلالية Racial evolution في استمرارها وتحولها التدريجي. هذا من جهة، ومن جهة اخرى لا تشبه التطورات السلالية من حيث ان الجرثومة ليست بداية بسيطة جدًّا ولكنها نتيجة الاحقاب وغنية بميزات ورقتها عن العصور السحيقة في القدم

﴿ تعريف التطور العضوي﴾ التطور هو عملية تكوُّن تدريجي وهي فكرة واسعة يصعب تحديدها . وقد نرى في المستقبل ان في استطاعتنا تمييز ثلاثة انواع من التطور : لا عضوي وعضوي واجتماعي . ونحن يهمنا في الوقت الحاضر البحث في نشوء وارتقاء وظهور واختفاء النباتات والحيوانات والانسان بصفته جسم حي . ويمكننا ان نعرف التطور العضوي بانه انتقال سلالي في جهة معينة تنشأ في خلاله انواع جديدة تشق لنفسها طريق الحياة ، وقد تحل محل الانواع التي نشأت منها او تسير جنباً لجنب معها. وكل ذلك يحصل بتحولات مستمرة تابتها البحث العلمي